S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن

S/19831
26 April 1988
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ موجهة
الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم طيه مذكرتين مؤرختين في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، وموجهتين الى السيد جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية وسعادة السيد كارلوس لوبيز كونتريراس ، وزير خارجية جمهورية هندوراس من سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان ، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا .

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هاتين المذكرتين بوصفهما وثيقتين من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) خوليو ايكاسا غايار
السفير
القائم بالاعمال المؤقت

٠٥٥٦٩ 88-11380

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ موجهة
الى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية
من وزير خارجية نيكاراغوا

أكد المتحدث باسم وكالة التنمية الدولية ، السيد روجر نوربيغا الشروع في تقديم ما يسمى "المعونة الانسانية" الى القوات غير النظامية الموجودة في اقليم هندوراس ، مما يشكل انتهاكا صارخا لروح ونص اتفاق اسكيبولاس الثاني واتفاق سابوا .

ان حكومة نيكاراغوا تحتج بقوة على هذا التصرف غير المتسم بالمسؤولية من جانب الولايات المتحدة التي لا تعرقل تنفيذ الاتفاقين المذكورين أعلاه باستمرار فحسب بل تضفط علانية على زعيم الثورة المضادة انريكي برموديس وغيره من قادة القوات غير النظامية كي يرفضوا اتفاق سابوا ويواصلوا الأعمال الارهابية ضد شعب نيكاراغوا .

ان سياسة حكومتكم ما زالت تنطوي على استخدام أراضي البلدان المجاورة لنيكاراغوا ، وفي هذه الحالة أراضي هندوراس ، قاعدة لشن هجمات تتنافى مع رغبة رؤساء أمريكا اللاتينية في السلم ، المعبر عنها بتوقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني .

وقد نددت حكومة نيكاراغوا في مناسبات أخرى بالمناورات التي قامت بها حكومتكم بهدف تقديم "المعونة" الى قوات الثورة المضادة "الكونتراس" ، بطريقة منافية للقانون الدولي واتفاق اسكيبولاس الثاني واتفاق سابوا ، وادانتها بقوة .

ان اتفاق سابوا بذاته يعلن بوضوح أن المعونة الانسانية "ستوجه عن طريق منظمات محايدة" . ومن الواضح أن وكالة تابعة للحكومة التي مولت وسلمت وقادت العدوان العنيف المفروض على نيكاراغوا هي تماما نقيض ما يجب اعتباره "منظمة محايدة" .

ان المعونة الوحيدة المسموح بها ، طبقا لاتفاق اسكيبولاس الثاني هي المعونة التي تستهدف "اعادة ادماج" أعضاء القوات غير النظامية السابقين "في الحياة الطبيعية" ، لذلك يجب أن تقدم المعونة الانسانية الى المجموعات غير النظامية .

المحتشدة في المناطق المشار اليها في النقطة (٢) من اتفاق سابوا ، في اطار عملية تستهدف اعادة أعضاء هذه المجموعات غير النظامية الى الحياة المدنية . وينبغي أن تثبت هذا الاحتشاد للقوات لجنة التحقيق المنصوص عليها في اتفاق سابوا .

وكل ما سوى ذلك من شروط وأساليب لتقديم المعونة الانسانية ليس فحسب أمرا لا يتماشى على الاطلاق مع المبادئ المتفق عليها بل أنه يشجع استمرار الحرب ويهيئ لهندوراس الضرورة المناسبة للاستمرار في عدم الوفاء بالتزامها بمنع الأشخاص والمنظمات والمجموعات التي تسعى الى زعزعة استقرار حكومات أخرى من استخدام أراضيها .

ميغيل ديسكوتو بروكمان
وزير الخارجية

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨ موجهة الى
وزير خارجية هندوراس من وزير خارجية نيكاراغوا

يشرفني أن أشير الى الاذن الذي أعطته حكومة بلدكم لادارة الولايات المتحدة عن طريق وكالة التنمية الدولية بتقديم "المعونة" الى القوات غير النظامية الموجودة في اقليم هندوراس . وقد ذكر هذا الاذن في بيان صحفي أصدره مكتب الاعلام والصحافة في وزارة خارجية بلدكم في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

ان حكومة نيكاراغوا تحتج بقوة على تصرف هندوراس مرة أخرى تصرفا منافيا لروح ونص اتفاق اسكيبولاس الثاني ، وعرقلتها للتنفيذ الصحيح للاتفاق الموقع في سابوا بمجاراة مناورات حكومة الولايات المتحدة التي ليس لها من هدف إلا تخريب جهود السلم .

وكما تذكرون ، فان وقف تقديم جميع أنواع المعونة الى القوات غير النظامية باستثناء المعونة التي تستهدف "إعادة الأعضاء السابقين في هذه المجموعات أو القوات الى الوطن ، أو اذا تعذر ذلك نقلهم الى مناطق أخرى وتقديم المساعدة اللازمة اليهم لاعادتهم الى الحياة الطبيعية" هو أمر "حيوي" لتحقيق السلم حسب الفرع ٥ من اتفاق اسكيبولاس الثاني .

ومن المنطقي أن هذا الاستثناء لا يمكن أن ينطبق في حالة المجموعات المسلحة الموجودة في هندوراس ، التي تعلن جهرا قرارها بتجاهل اتفاق سابوا ومواصلة الأعمال الارهابية ضد نيكاراغوا .

ولا يفوتنا أن نشير الى أن ما دفع هندوراس الى القيام من جانب واحد باحياء الدعوى القضائية التي رفعتها نيكاراغوا الى محكمة العدل الدولية ، من خلال توجيه طلب لتحديد تاريخ جلسة الاستماع المقبلة ، هو البحث عن ذريعة للاستمرار في رفض اقامة وحدات متنقلة دائمة في اقليمها للقيام على الطبيعة بالتحقق الأساسي في تنفيذ اتفاقات الأمن وفقا "لاجراء غواتيمالا" والاعلان الموقع في الاخويلا .

وأود أن أفيدكم بأنه تجري احالة نسخة من هذه المذكرة الى محكمة العدل الدولية .

ميغيل ديسكوتو بروكمان
وزير الخارجية